

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

خلاصة البحث السابق

في البحث المتقدم، تم تحليل الصورة الثانية من النزاع في الأصول العملية؛ وهي الصورة التي يُفترض فيها أصل وجوب الوضوء والصلاحة، مع عدم وضوح نسبة الإطلاق والاشترط الزمانى بينهما: فالصلاحة مقيدة بالوقت قطعاً، ويبقى التردد في أمر الوضوء بين النفسية والغيرية. وقد جوز المحقق النائيني التمسك بالبراءة قبل الوقت، استناداً إلى عدم فعالية الوجوب الغيري للوضوء قبل حلول الوقت. إلا أن الإمام الخميني (قده) يرى هذا التقرير غير تام، ويرجع بنية المسألة إلى «علم إجمالي منجز»، وهو: إما أن يكون الوجوب النفسي للوضوء فعلياً الآن، وإما أن يصبح وجوب الصلاة المقيدة بالوضوء فعلياً بعد دخول الوقت. والقاعدة العقلية هي أن العلم الإجمالي بالواجب المطلق الفعلى أو بالواجب المشروط معلوم التحقق، منجز؛ وإن كانت أطرافه واقعة في ظرفين زمانيين مختلفين.

وعليه، فإن الأصول الترخيصية تسقط عن الطرفين، ويكون مقتضى الامتثال هو الاحتياط: أي الإتيان بالوضوء قبل الوقت، والإتيان بالصلاحة مع الوضوء بعد الوقت. ويصرّح الإمام (قده) بأن مجرد نفي «الوجوب الفعلى الغيري قبل الوقت» لا يكفي للبراءة؛ وذلك لأن الترخيص في كلا الطرفين يؤؤل إلى المخالفه القطعية العملية. وأما في المقابل، فإن الدفاع عن مبني المحقق النائيني يرتكز على نسبة «السبب والمسبب»: فالشك في النفسي/الغيري مسبب عن الشك في تقييد الصلاة بالوضوء؛ فبحريان البراءة في السبب (وهو نفي التقييد)، تنتفي الغيرية موضوعاً ويتحصل «الانحلال الحكمي». لا سيما وأن النفسية والغيرية بما هما هما من كيفيات الجعل، وليسوا مجرأ للأصل العملي. كما أن البراءة من التقييد تجري في ظرف فعل الصلاة، فلا تتعارض مع البراءة الناظرة إلى نفي العقوبة الزائدة (التي تجري في ظرف الترك). وقد قدّم الشهيد الصدر (قده) ضابطة دقيقة لسقوط التجيز، وهي أن المنجزية إنما تكون حينما أمكن للمكلف أن يستند «في زمانٍ وموعدٍ واحدٍ» إلى كلا الأصلين المؤمنين؛ ولما كان هذا الجمع غير ممكن في الواقعة الواحدة، فإن الانحلال الحكمي ينعقد. فالمتحصل هو: أن مسلك الإمام (قده) يؤؤل إلى الاحتياط، وأن مسلك النائيني والصدر – من خلال نفي التقييد بوصفه سبباً – يؤؤل إلى «نتيجة الإطلاق» في جانب الصلاة وسقوط الإلزام المقيّد.

كلام المحقق النائيني في الصورة الثالثة

في الصورة الثالثة للمحقق النائيني (قدس سره)، فإن تصوير المسألة هو كالتالي: إن الوجوب الفعلى «لشيء ما» معلوم عندنا، ولكننا لا نعلم هل هذا الوجوب «نفسي» أم «غيري». وفي الوقت نفسه، نشك في نفس وجوب «الغيري» (وهو ذو المقدمة). وبتطبيق أوضح على مثال الوضوء والصلاحة: فوجوب الوضوء معلوم. ولكننا نتردد في أنه لو كان الوضوء «غيريًا» وتابعًا للصلاحة، فيما أنها نشك في أصل وجوب الصلاة، وأن مقتضى الأصل العملي في باب الصلاة هو البراءة من وجوبيها، فإن وجوب الوضوء الغيري هو الآخر (تبعاً لسقوط وجوب ذي المقدمة) ينافي. وأما لو كان وجوب الوضوء «نفسياً»، فإن وجوبه ثابت بالاستقلال.

وقول صاحب «الكافية» (رحمه الله) هو أنه في مثل هذه الصورة، لا يكون الوضوء واجباً وتجري البراءة فيه؛ وذلك لأنه مع

احتمال الغيرية، لا يكون «وجوب الوضوء على كل تقدير» محرزاً، إلا أنَّ المحقق النائي يقول: «الأقوى وجوبه»؛ فالبراءة لا تجري في الوضوء.

كلام المحقق النائي في «فوائد الأصول»؛ مبني «التوسط في التجيز»

إنَّ المبني المحوري في استدلال المحقق النائي هو «التوسط في التجيز»؛ وهو المنطق نفسه الذي يُبنى عليه جريان البراءة الشرعية في باب «الأقل والأكثر الارتباطين». والفكرة المحورية هي: أنَّه حيثما كان «القدر المتيقن» من التكليف ثابتاً في عهدة المكلف على نحو اليقين، وكان التردد منحصراً في «الزائد أو الخصوصية الزائدة»، فإنَّ العقل ينجز «المقدار المعلوم»، ويرجع في «الزائد المشكوك» إلى الأصل المؤمن (وهو البراءة). وعليه، فلا يمكن التهرب من امتثال القدر المتيقن، ولا يمكن أن يكون الشك في الزائد ذريعة لترك أصل التكليف.

وبهذا المنطق نفسه، ففي الصلاة بدون سورة: فعندما نشك في جزئية السورة، فإنَّ «الصلاحة بدون سورة» (وهي الأقل) داخلة في المأمور به قطعاً؛ فيكون الإتيان بها منجزاً. وأما «السورة» (وهي الزائد)، فهي مشكوكة، فتجري فيها البراءة. والنكتة التي يثيرها المحقق النائي هي أنَّه على الرغم من أنَّ «ما عدا السورة» يمكن أن يُعد افتراضاً مقدمةً داخليةً للصلاحة الكاملة، إلا أنَّ هذا الاحتمال لا يمنع من التجيز بالنسبة إلى القدر المتيقن؛ وذلك لأنَّ المنطاف هو العلم بأصل التكليف. تطبيق هذا المنطق نفسه على الصورة الثالثة:

الصغرى: في مقامنا، فإنَّ «وجوب الوضوء» معلومٌ على نحو الجامع؛ فإما أن يكون «نفسياً»، وإما أن يكون «غيرياً» بوصفه جزءاً أو شرطاً لواجب آخر (وهو الصلاة مع الطهارة).

الكبرى: بناءً على «التوسط في التجيز»، فإنَّ القدر المتيقن من التكليف هو الوضوء نفسه: إما بالذات (على تقدير النفسية)، وإما بما أنه داخل في الواجب الكامل (وهو الصلاة مع الطهارة). وعليه، فإنَّ الارتكاز العقلي وقاعدة الاشتغال يحكمان بلزم الإتيان بالوضوء.

محل جريان الأصل: إنَّ الشك والبراءة إنما هما بالنسبة إلى «الزائد»؛ وهو «أصل توقف وجوب الوضوء على وجوب الصلاة»، الذي هو مردود وغير محرز. فإنَ لم يكن لديك دليل على وجوب الصلاة، فإنَ البراءة تجري في «نفس الصلاة»، لا في الوضوء الذي هو القدر المتيقن من التكليف.

دفع الشبهات المحتملة

الشبهة الأولى: «إنَ الوضوء على تقدير غيريته مقدمةٌ خارجية للصلاحة؛ فلا تصل النوبة إليه ما لم يُحرز وجوب الصلاة». جواب المحقق النائي: لا فرق في المنطاف بين المقدمة الداخلية والخارجية. فالملك هو العلم بوجوب مقدار من التكليف، سواء كان ذلك المقدار هو «معظم الواجب» (الصلاحة بدون سورة)، أم كان «جزءاً أو شرطاً خارجياً» (الوضوء). فعلمنا بـ«وجوب الوضوء» هو علمٌ بجزءٍ من التكليف؛ وعليه، فإنَ التجيز يجري بالنسبة إلى ذلك الجزء نفسه، ودعوى تركه بحجة الشك في الزائد غير مسموعة.

الشبهة الثانية: «لو أرجع المثال إلى المقدمة الداخلية، لاختلف الحكم». دفع المحقق النائي: حتى لو حُول المثال إلى «المقدمة الداخلية» (كالعلم بوجوب السورة فحسب)، مع الشك في كونها نفسية أو غيرية، فإنَ المنطق واحد: فما عُلم وجوبه يجب الإتيان به، وتجري البراءة في الزوائد المشكوكة. وبناءً على هذا المبني، فالامتثال لازم، وهو الإتيان بالوضوء بوصفه قدرًا متيقناً من التكليف. ومحل البراءة هو «الزائد»، أي في نفس وجوب الصلاة (على تقدير الشك وعدم الدليل)، لا في الوضوء الذي هو القدر

المتيقن. ولذا، فإن «البراءة من الوضوء» لا وجّه لها، وإن كانت «البراءة من وجوب الصلاة» بوصفها ذي المقدمة (على تقدير الشك) جارية في الجملة. فالمعيار هو أن «العلم بالوجوب» حاصلٌ بالنسبة إلى جزءٍ من التكليف؛ وعلى ذلك الجزء نفسه يترتب التجيز. ويشير المحقق النائيني إلى هذا المبني بقوله:

القسم الثالث ما إذا علم بوجوب ما شك في غيريته، ولكن شك في وجوب الغير... فقد قيل... بعدم وجوب الوضوء... لاحتمال كونه غيريا... و لكن الأقوى وجوبه، لأن المقام يكون من التوسيط في التجيز الذي عليه يبتدئ جريان البراءة في الأقل و الأكثر الارتباطي... لا فرق بينهما، سوى تعلق العلم بمعظم الواجب... وفي المقام... بمقدار من الواجب كالوضوء فقط... كما لا يصلح الفرق... بما يحتمل كونه مقدمة خارجية... وفي ذلك المقام... مقدمة داخلية، فإن المناط في الجميع واحد... ولنا أن نفرض مثلاً المقام بما يحتمل كونه مقدمة داخلية... كما إذا علم بوجوب السورة فقط و شك في النفسية و الغيرية، فتأمل.[1]

الخلاصة النهائية: بعد تنقيح كبرى «التوسيط في التجيز»، فإن نتيجة المحقق النائيني في هذه الصورة بینة: وهي أن وجوب الوضوء، بوصفه «قدراً متيناً»، منجزٌ ولا تجري فيه البراءة. وإنما تجري البراءة في «الزائد المشكوك» (وهو وجوب الصلاة) فحسب. وبهذا، فإن ترك الوضوء استناداً إلى احتمال الغيرية والبراءة من وجوب الصلاة، يكون خالفاً قاعدة التجيز والارتباك العقائي.

كلام صاحب «الكافية» في الصورة الثالثة: التفصيل بين فعليّة تكليف ذي المقدمة و عدمها

من اللازم في هذا المقام، استكمالاً للبحث و تعميقاً له، أن نرجع إلى كلام المحقق الخراساني. فمن وجهة نظره (قده)، فإنَّ أمانتنا واجباً مردداً بين النفسية والغيرية (كالوضوء)، وفي الوقت نفسه، فإنَّ ذي المقدمة المحتمل (كالصلاحة) إما أن تكون فعليّة وجوبه محززة، وإما أن لا تكون. والبحث ينعقد في أنَّ التكليف العملي للمكلف بالنسبة إلى ذلك الواجب المردّد ما هو؟ وما هو الأصل العملي المناسب له: هل هو الاشتغال أم البراءة؟ وقد فصلَ صاحب «الكافية» (قدس سره) المسألة إلى حالتين:

الحالة الأولى: إحراز فعليّة التكليف بذى المقدمة (كالصلاحة)

في هذا الفرض، يكون أصل الاشتغال هو الحاكم، ولا بد من الإتيان بـ«ذلك الأمر المردّد بين النفسية والغيرية» (وهو الوضوء)؛ وذلك لأنَّه بعد زوال الشمس – على سبيل المثال – يكون زمان امتحان كلا الواجبين قد حلَّ. وعليه، يلزم المكلف أن يأْتِي بالوضوء حتى يتيقن من حصول الامتحان القطعي للصلاحة؛ إذ يُحتمل أن يكون الوضوء شرطاً لها. والملاك الأصولي هو أنَّ الاشتغال اليقيني يقتضي الفراغ اليقيني؛ وبما أنَّ احتمال شرطية الوضوء للصلاحة قائمٌ في ظرف فعليّة الصلاة، فإنَّ ترك الوضوء يستلزم احتساب بطلان امتحان الصلاة. ولذا، لا بد من الإتيان بالوضوء، سواء كان وجوبه نفسياً أم غيرياً.

الحالة الثانية: عدم إحراز فعليّة التكليف بذى المقدمة (كالصلاحة)

في هذا الفرض، يجري أصل البراءة؛ وذلك لأنَّ شكناً في أنَّ «الوضوء نفسياً أم غيري» يرجع في حقيقته إلى الشك في أصل التكليف الفعلي بالوضوء: فإنَّ كان نفسياً، فهو فعلي. وإنَّ كان غيرياً، فبما أنَّ ذي المقدمة ليس فعلياً، فلا فعليّة له. مثالٌ تطبيقي: وجوب الوضوء على المرأة الحائض بعد زوال الشمس. فيما أنَّ الصلاة ليست فعليّة في حقها، فإنه لو كان الوضوء نفسياً، لكان فعلياً؛ وإنَّ كان غيرياً، لم يكن فعلياً. وهذا من مصاديق «الشك في أصل التكليف»، وهو مجرّد لأصل الصلاة. ويشير صاحب «الكافية» إلى هذا المبني بقوله:

هذا إذا كان هناك إطلاق، وأما إذا لم يكن، فلا بد من الإتيان به فيما إذا كان التكليف بما احتمل كونه شرطاً له فعلياً، للعلم بوجوبه

فعلاً وإن لم يُعلم جهة وجوبه، وإنْ فلا، لصيروة الشك فيه بدويأً، كما لا يخفى.[2]

التحليل الصناعي وصلة بالأصول العملية

في صورة فعلية الصلاة: بما أن «التكليف بما احتمل كونه شرطاً له» فعلي، فإن علمًا إجمالياً عملياً بلزم الوضوء - تحصيلاً للفراغ اليقيني من الصلاة - يكون متحققاً. وعليه، فإن أصل الاشتغال جاري، ولا وجه لترك الوضوء، وإن لم تكن «جهة الوجوب» (نفسية/غيرية) محززة.

في صورة عدم فعلية الصلاة: فإن الشك في الوجوب الفعلى للوضوء هو شك بدوي في التكليف؛ فتجري أصالة البراءة بالنسبة إلى الوضوء. ففي هذا الفرض، وبما أن ذي المقدمة ليس فعلياً، فإن احتمال الغيرية مساوٍ لعدم التكليف الفعلى بالوضوء. فمحور التفصيل عند صاحب «الكافية» هو «فعالية ذي المقدمة»، لا مجرد احتمال الشرطية. فحيثما أصبح ذي المقدمة فعلياً، لزم الإتيان بما يحتمل كونه شرطاً له، بملك قاعدة الاشتغال. وحيثما لم يصبح ذي المقدمة فعلياً، رجع الشك إلى «تکلیف فعالی جدید»، وكانت البراءة هي الحاكمة.

وأما تعبير «هذا إذا كان هناك إطلاق» في سياق «الكافية»، فهو ناظرٌ إلى صدر البحث، ويؤكّد على أنه لو لم يكن إطلاق دليل الشرط (أو ذي المقدمة) كافياً لرفع التردد، لوجب الرجوع إلى الأصل العملي المناسب (وهو الاشتغال أو البراءة) على وفق التفصيلين المذكورين.

كلام المحقق النائيني في «أجود التقريرات»: حكم المعلوم بالإجمال والتفكيك في التنجز

لقد ورد كلام المحقق النائيني في «أجود التقريرات» بصياغة أخرى تقتضي مزيداً من البحث. فبحسب ما ينقله المحقق الخوئي عن أستاذِه، فإن المفروض في الصورة الثالثة - وهي الصورة الثانية الكلية في صدر مباحث المحقق النائيني - هو أنه لا يعلم إلا «وجوب شيء ما»، ولكن يقع التردد في «جهة الوجوب»: هل هو نفسي أم غيري؟ وفي الوقت نفسه، يلحظ احتمال أن يكون في الواقع واجب آخر موجود بالفعل يكون تحققـه منوطاً بنفسـه هذا المعلوم الوجوب بالإجمال. وفي مثال الطهارة والصلاحة: فالطهارة معلومة الوجوب. ويحتمل أن تكون الصلاة هي الأخرى واجبة بالفعل، وأن يكون تتحققـها متوقفـاً على الطهارة. فالوظيفة الامتثالـية هي الإتيان بذلك «المعلوم الوجوب إجمالاً»؛ فتركته غير جائز.

التعليق الصناعي: إن ترك المعلوم الوجوب يوجب استحقاق العقاب على نحو العلم الإجمالي؛ وذلك لأنـه: إما أن يكون وجوبـه «نفسـياً»، فيكون لتركـه عقـاب بالأصـالة. وإما أن يكون «مقدـمة» لواجـب فـعلي آخرـ، فيكون تركـه مستـلزمـاً لتركـ ذـي المـقدـمة، وبالتالي موجـباً لاستـحقـاقـ العـقـابـ. وينـبغـيـ التـدقـيقـ فيـ أنـ تركـ ذلكـ الشـيءـ منـ سـائرـ الجـهـاتـ التيـ لاـ تـرـتكـزـ عـلـىـ هـذـاـ المـعـلـومـ الإـجمـالـيـ، يـقـعـ تـحـتـ أدـلـةـ الـبرـاءـةـ وـلـهـ مؤـمـنـ. إـلاـ أـنـ هـذـاـ التـرـخيـصـ لـيـزاـحـمـ تـنـجـزـ ذـاكـ المـقـدـارـ المـعـلـومـ الأـثـرـ. وـبـعـارـةـ أـخـرىـ، إـنـ المـقـدـارـ منـ التـكـلـيفـ الـذـيـ لـهـ «أـثـرـ عـقـابـيـ مـعـلـومـ»، يـكـونـ منـجـزاًـ بـالـقـدـرـ نـفـسـهـ، وـالـأـصـولـ التـرـخيـصـيـةـ إـنـماـ تـرـفـعـ الزـوـائـدـ غـيرـ المـنـجـزاـ، لـأـصـلـ المـعـلـومـ المـنـجـزاـ.

مبني التفكيك في التنجز (وهو التوسط في التنجيز): يرتكز هذا الحكم على قاعدة «التوسط في التنجيز»؛ وهو المنطق نفسه الذي يؤول إليه جريان البراءة في «الأقل والأكثر الارتباطيين». وخلاصـةـ ذلكـ أنهـ متـىـ ماـ ثـبـتـ «قدرـ متـيقـنـ» منـ التـكـلـيفـ بالإـجمـالـ، وـكـانـ التـرـددـ نـاظـراًـ إـلـىـ «الـزـائـدـ أوـ الـخـصـوصـيـةـ الـزـائـدـةـ»، إـنـ الـعـقـلـ يـحـكـمـ بـتـنـجـزـ الـقـدـرـ المتـيقـنـ، وـلـاـ يـقـبـلـ الـبـراءـةـ إـلـاـ مـنـ الـزـوـائـدـ. وـفـيـ مقـامـناـ أـيـضاـ، إـنـ «الـطـهـارـةـ» بـوـصـفـهـ قـدـراـ مـتـيقـنـاـ مـنـجـزاـ، وـيـكـونـ الشـكـ فـيـ «ـتـوـقـفـهـ عـلـىـ الـوـجـوبـ الـفـعـلـيـ لـلـصـلـاـةـ» أـوـ فـيـ سـائـرـ الجـهـاتـ مـجـرـىـ لـلـبـراءـةـ. وـعـلـيـهـ، فـبـمـقـدـارـ الـعـلـمـ باـسـتـحـقـاقـ الـعـقـابـ عـلـىـ تـرـكـ الـمـعـلـومـ، يـتـحـقـقـ الـاشـتـغالـ؛ فـيـلـزـمـ اـمـتـالـهـ. وـأـمـاـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ الـجـهـاتـ الـتـيـ لـاـ تـنـجـزـ فـيـهاـ (وـهـيـ الـزـائـدـ الـمـشـكـوكـ)، فـتـجـرـيـ الـبـراءـةـ. وـلـكـنـ «ـأـصـالـةـ الـبـراءـةـ» لـاـ تـنـفـيـ الفـعـلـيـةـ الـوـاقـعـيـةـ لـلـإـلـزـامـ، وـلـاـ تـرـفـعـ تـنـجـزاـ.

بمقدار العلم؛ فنطاقها منحصرًا في «ما زاد مما هو غير منجز».

الجواب عن كلام صاحب «الكافية»

لقد طرح صاحب «الكافية» في هذا المقام التمسك بالبراءة. ويحسب تقرير المحقق النائي، وبعد التسليم بـ«التفكير في التنجُّز» في مبحث الأقل والأكثر، فإنَّ هذا التمسك لا يتم. وذلك لأنَّ التفكير في التنجُّز يعني أنه من الممكن أن تتنجز «بعض جهات التكليف» بواسطة العلم (ولو كان إجمالياً)، وأن لا تتنجز جهاتٌ أخرى. واجتماع هذين الأمرين ليس بمحال. وفي ما نحن فيه، فإنَّ «استحقاق العقاب على ترك معلوم الوجوب» — المردود بين منشأي النفسية والغيرية المتوقفة على واجبٍ فعلٍ — معلومٌ تفصيلاً «بمقدار الأثر»؛ وهذا المقدار كافٍ للتنجُّز. وكون ذلك الوجوب المحتمل غير منجزٍ من جهاتٍ أخرى، لا يخلُّ بتنجُّزه من هذه الجهة؛ إذ إنَّ «عدم التنجُّز من جهةٍ لا ينافي التنجُّز من جهةٍ أخرى». وعليه، فلا تقوى البراءة على رفع الفعلية الواقعية للتکليف وتتنجزه بمقدار العلم؛ فوظيفتها تنحصر في رفع الزوائد غير المنجزة.

والثمرة الامتثالية هي أنه يلزم تحصيل «الطهارة» (المعلومة الوجوب إجمالاً)؛ وذلك لأنَّ تركها يوجب على كل تقديرٍ استحقاق العقاب: إما عقاب ترك الواجب النفسي، وإما عقاب ترك واجبٍ نفسي آخر تكون الطهارة مقدمةً له. وأما في المقابل، فإنَّ «الترك من نواحٍ لا صلة لها» بهذا المعلوم الإجمالي، يبقى تحت أصلالة البراءة وله مؤمن؛ إلا أنَّ هذا الترخيص لا يُسقط تأمین امتثال القدر المتيقن.

دفع توهم

فلو قيل: «مع احتمال الغيرية، لا يكون وجوب الطهارة معلوماً على كل تقدير؛ فتجري البراءة من نفس الطهارة». فالجواب هو أنَّ علمنا بـ«استحقاق العقاب على ترك الطهارة» — بأحد المنشأين المذكورين — ثابتٌ بمقدار الأثر. وهذا العلم هو بعينه الذي يتحقق موضوع الاشتغال، ويُسقط البراءة عن هذا المقدار المنجز. فالبراءة إنما يكون لها مجرىٌ في ذلك الجزء من التكليف الذي لم يتنجُّز (وهو الزائد المشكوك) فحسب. وعليه، فإنَّ الحكم الصناعي بين: وهو الاحتياط بالنسبة إلى «معلوم الوجوب»، والبراءة بالنسبة إلى «الجهات الفاقدة للتنجُّز». ويشير المحقق الخوئي في تقريره لكلمات أستاذه إلى هذا المبني بقوله:

وأما الصورة الثالثة... فالحق فيها أنه يلزم الإتيان بما عُلم وجوبه، فإنه يعلم حينئذ باستحقاق العقاب على تركه إما لنفسه أو لكونه مقدمةً لواجبٍ فعلٍ... وأما ما في الكافية من التمسك بالبراءة في المقام فغيرُ سيد بعد البناء على صحة التفكير في التنجيز... فإنَّ استحقاق العقاب... معلومٌ تفصيلاً، فيكون منجزاً... وأصلالة البراءة لا تنافي فعليته واقعاً وتنجيزه بمقدار العلم.[3]

تعليق السيد الخوئي؛ تحديد محل كلام «الكافية» وفصله عن الصورة الثالثة محل البحث

يصرّح آية الله الخوئي في تعليقه على «أجود التقريرات» بأنَّ تمسك صاحب «الكافية» بالبراءة ليس ناظراً إلى «هذه» الصورة الثالثة محل بحثنا؛ بل هو مرتبٌ بصورةٍ أخرى تجري فيها البراءة بلا إشكال. ولرفع الخلط، لا بد من التمييز الدقيق بين الصورتين:

أ) الصورة الثالثة محل بحثنا

المفروضات: نعلم أنَّ «ألف» (وهو الوضوء مثلاً) واجب، وإنْ كنا لا نعلم هل وجوبه نفسي أم غيري. ويُحتمل أن يكون هناك واجبٌ فعلٌ آخر هو «باء» (وهو الصلاة مثلاً) موجودٌ في الواقع يكون تحققـه متوقفاً على «ألف».

التحليل العقلي: إنْ كان وجوب «ألف» نفسياً، استتبع تركه العقاب. وإنْ كان وجوب «ألف» غيرياً وكان «باء» فعلياً، آل ترك

«ألف» إلى ترك «باء»، فاستتبع العقاب.

النتيجة: إنَّ علماً إجماليًا باستحقاق العقاب على ترك «ألف» متحقّق. والحكم الأصولي هو أنَّه مع تحقق هذا العلم الإجمالي، تكون أصالة الاحتياط هي الحاكمة، لا البراءة. فيلزم المكلَفُ أنْ يأتي بـ«ألف» حتى يأمن من استحقاق العقاب – بأيِّ من المنشآين المحتملين.

ب) الصورة المنظورة لصاحب «الكافية» (وهي غير الصورة السابقة)

المفروضات: نعلم أنَّ «شيئاً ما واجبٌ في الشريعة»، ولكننا نتردد فيما إذا كان واجباً نفسياً فعلياً بالنسبة «لنا»؛ أم أنَّه مقدمةً لواجبٍ «غير فعلي». والمثال على ذلك هو المرأة الحائض التي «ليست مكَفَّةً بالصلة فعلًا»، ولكنها تعلم أنَّ الوضوء واجبٌ في الشريعة. فيقع التردد عندها في أنَّ الوضوء هل هو واجبٌ نفسىٌ عليها الآن، أم أنَّ وجوبه غيريٌّ بالنسبة إلى صلاة ليست واجبةٌ عليها فعلًا.

التحليل العقلي: على تقدير الغيرية (ومع فرض عدم فعالية ذي المقدمة)، فإنَّ «الوجوب الفعلى» بالنسبة إلى الوضوء منتفٍ. وشكنا في هذا الفرض هو شكٌ في أصل «فعالية التكليف»؛ فإما أن لا يكون ثمة وجوبٌ الآن (على تقدير الغيرية بالنسبة إلى غير الفعلى)، وإنما أن يكون ثمة وجوبٌ نفسىٌ فعلي. وفي هذه الصورة، يكون المرجع هو أصالة البراءة؛ وذلك لأنَّنا لا نملك علماً إجماليًا بـ«تكليفٍ فعلى» حتى يكون منشأً لل الاحتياط؛ بل إنما لدينا شكٌ في أصل فعالية التكليف.

وجه الفرق والنتيجة

إنَّ معيار الفرق هو «فعالية ذي المقدمة» وبنية العلم الإجمالي: ففي الصورة الثالثة محل بحثنا، وبسبب احتمال توقف واجبٍ فعلى آخر على «ألف»، ينعقد علم إجمالي منجزٌ باستحقاق العقاب على ترك «ألف»؛ فلا تجري البراءة، ويلزم الاحتياط. وفي الصورة المنظورة لصاحب «الكافية»، فيما أنَّ ذي المقدمة ليس فعلياً، لا يتحقق علم إجمالي بتكليفٍ فعلي؛ فتجري البراءة. وعليه، فإنَّ ما ذهب إليه صاحب «الكافية» من الرجوع إلى البراءة صحيحٌ تماماً، ولكن في ذلك الفرض الذي «لا يكون فيه ذي المقدمة فعلياً». وأما في الصورة الثالثة محل بحثنا – مع احتمال توقف واجبٍ فعلى على «ألف» – فإنَّ البراءة لا تجري، والحكم هو الاحتياط. ويشير المحقق الخوئي في بيانه لإشكاله إلى هذا المبني بقوله:

لا يخفى أنَّ ما أفاده في الكفاية من الرجوع إلى البراءة إنما هو في غير هذه الصورة؛ فإنَّ مورد كلامه ما إذا عُلم وجوبُ شيءٍ في الشريعة إجمالاً لكن تردد أمره بين أن يكون واجباً نفسياً وأن يكون مقدمةً لواجبٍ غير فعلي، كما إذا علمت الحائض غير المكفلة بالصلة بوجوب الوضوء... ولا ريب أنَّ المرجع في هذه الصورة أصالة البراءة للشكٍ في الوجوب الفعلى.[4]

الثمرة العملية: ففي الصورة الثالثة محل البحث، يجب الإتيان بالوضوء (ألف)، جرياً على قاعدة الاستغفال. وفي الصورة المنظورة لصاحب «الكافية»، يقع الوضوء بالنسبة إلى الحائض، مع الشك في فعليته، تحت أصالة البراءة. وبهذا، فإنَّ تعليقة آية الله الخوئي، بتحديدتها الدقيق لمحل كلام «الكافية»، تمنع من التعميم غير الموجَّه والخلط بين الصورتين، وتثبت بذلك مبني الاحتياط في الصورة الثالثة.

فرض بحث المحقق الخراساني؛ الصورة الأولى في «المحاضرات»

يسُور المحقق الخوئي في كتاب «المحاضرات» الصورة التي كانت منظورةً لصاحب «الكافية» على النحو التالي: إنَّ للمكلَفِ يقيناً إجماليًا بأنَّ «شيئاً ما» واجبٌ في الشريعة (الوضوء)، ولكنه متردٌّ بين كونه نفسياً أو غيرياً. وفي الوقت نفسه، يعلم أنه لو

كان وجوب ذلك الشيء غيرياً، لكن ذو المقدمة (كالصلادة) غير واجب فعلاً. والمثال البين على ذلك هو المرأة الحائض التي تعلم أن «الوضوء» واجب في الجملة، ولكنها تتردد بين كونه واجباً نفسياً فعلياً بالنسبة إليها، أو مقدمة للصلادة؛ وهي تعلم أن الصلادة ليست واجبة عليها فعلاً. وفي هذه الصورة: فعلى تقدير النفسي، يكون الإلزام الفعلى بالوضوء متحققاً. وعلى تقدير الغيرية، فيما أن وجوب ذي المقدمة (وهي الصلادة) ليس فعلياً، فإن الإلزام الفعلى بالوضوء هو الآخر منتفٍ. فتردد المكلف إذن يرجع في حقيقته إلى الشك في «الوجوب الفعلى»؛ فإما أن لا يكون ثمة وجوب أصلاً الآن (على تقدير الغيرية بالنسبة إلى واجب غير فعلى)، وإنما أن يكون ثمة وجوب نفسى فعلى.

وفي مثل هذا الشك، فإن المرجع بلا ريب هو «أصالة البراءة»؛ وذلك بناءً على كلٍّ من بناء العقلاه القائم على قاعدة قبح العقاب بلا بيان، والبراءة الشرعية ببيان الأدلة المؤمنة. والعلة في ذلك أن «التكليف الفعلى» لم يُحرَّر على جميع التقديرات حتى يكون منشأ للاحتجاط؛ بل إن لدينا شكًا في أصل فعليية التكليف. وعليه، فلو لم يقم دليلٌ خاصٌ على النفسيّة الفعلية، فإن الوضوء لا يكون فعلياً في الذمة. والتمسك بالاحتياط بملك العلم الإجمالي لا وجه له هو الآخر؛ وذلك لأن علم إجماليًا بـ«تكليف فعلى» لم يتحقق، بل إن طرف الغيرية فاقد للفعلية من الأساس.

وهذا هو بعينه المورد الذي ارتضى فيه صاحب «الكافية» (قدس سره) الرجوع إلى البراءة، ويصرّح آية الله الخوئي (قدس سره) أيضاً بأن مراد «الكافية» هو «هذه» الصورة بالذات، لا الصور الأخرى التي يُحتمل فيها توقف واجب فعلى آخر على هذا الشيء، ففصل النوبة فيها إلى الاحتياط بسبب العلم الإجمالي المنجز. وبعبارة أخرى، فإن محور التمايز بين هذه الصورة والصورة الثالثة محل البحث هو أن «ذي المقدمة ليس فعلياً» في هذه الصورة؛ ولهذا، لا ينعقد علم إجمالي بتكليف فعلى، فتجري البراءة. وأما حينما كان ذو المقدمة فعلياً، أو احتمل عقلائياً توقف واجب فعلى آخر على هذا الشيء، فإن البنية ترجع إلى العلم الإجمالي المنجز، ف تكون بالضرورة مجرأ للاحتجاط، لا البراءة. ويشير آية الله الخوئي إلى هذا المبني بقوله:

... ما إذا علم المكلف بوجوب شيء إجمالاً في الشريعة وتردد بين كونه واجباً نفسياً أو غيرياً، وهو يعلم بأنه لو كان واجباً غيرياً ومقدمة لواجب آخر لم يكن ذلك الواجب فعلياً... وفي مثل هذا الفرض لا مانع من الرجوع إلى أصالة البراءة عقلاً ونقلأ... فإنه لا يعلم بوجوب فعلى على كل تقدير... ومعه لا محالة يشك في الوجوب الفعلى، ومن الطبيعي أن المرجع في مثله هو البراءة... وهذا هو مراد المحقق صاحب الكافية (قده) من الرجوع إلى البراءة فيه... [5].

النتيجة النهائية: في الصورة الأولى في «المحاضرات» (وهي فرض كون ذي المقدمة غير فعلى)، فإن الشك إنما هو في أصل الوجوب الفعلى، والمرجع هو البراءة الشرعية والعقلية. وأما في الصورة الثالثة، فبسبب احتمال توقف واجب فعلى آخر على هذا الشيء، ينعقد علم إجمالي منجز باستحقاق العقاب، فيحکم بالاحتياط. ولكن في الصورة الأولى، فيما أن طرف الغيرية فاقد للفعلية، فإن العلم الإجمالي المنجز غير متحقق، وتجري البراءة. [6]

و صلى الله على محمد وآلـه الطـاهرين

- [1]- محمدحسين نائينى، فوائد الأصول، با محمد على كاظمى خراسانى (قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، 1376)، ج 1، 224-223.
- [2]- محمد كاظم آخوند خراسانى، كفایة الأصول (قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، 1430)، ج 1، 205.
- [3]- محمدحسين نائينى، أجود التقريرات، با ابوالقاسم خوبى (قم: مطبعة العرفان، 1352)، ج 1، 171-172.
- [4]- همان.
- [5]- ابوالقاسم خوبى، محاضرات فى أصول الفقه، با محمد اسحاق فياض (قم: دارالهادى، 1417)، ج 2، 389.
- [6]- المقرر: بالرجوع المباشر إلى «فوائد الأصول»، يتضح أن المحقق النائينى في «القسم الثالث» إنما ينظر إلى الصورة نفسها التي اعتبرها صاحب «الكافية» محلًا للرجوع إلى البراءة. وهي: أن وجوب الشيء (كالوضوء) معلوم بالإجمال؛ ونشك في كونه

نفسياً أو غيرياً؛ وفي ما يتصل بذى المقدمة (وهو الصلاة)، فإنّ لدينا «شكٌ في أصل وجوبه» (شكٌ في وجوب الغير)، لا أننا نحرز فعليته.

والفرق بين المحقق النائيني وصاحب «الكافية» ليس في «تصوير الصورة»، بل في «الحكم» و«مبني التجيز»: فصاحب «الكافية»، في فرض عدم فعالية ذي المقدمة، قد حكم بالبراءة من الوضوء. وأما المحقق النائيني، فبناءً على مبدأ «التوسط في التجيز»، يقول: بما أنّ القدر المتيقن من التكليف (وهو وجوب ما للوضوء، إما نفسي وإما بما أنه داخل في الواجب التام) محزن، فإنّ تركه غير جائز، وتجري البراءة في «الزائد المشكوك» (وهو وجوب الصلاة)، لا في الوضوء. وعليه، فإنّ النائيني و«الكافية» متفقان في «تصوير الصورة» (وهي عدم فعالية ذي المقدمة).

فأين يكمن موضع الخلط في تقرير السيد الخوئي؟ في «أجود التقريرات»، يصور «الصورة الثالثة» على النحو التالي: «لا يعلم إلا وجوب ما... لاحتمال أن يكون في الواقع واجب آخر فعلى يتوقف حصوله على ما عُلم وجوبه إجمالاً». إنّ هذه الإضافة، وهي «احتمال وجود واجب آخر فعلي»، تغير الصورة وترجحها عن إطار «الكافية» و«الفوائد»؛ إذ ورد في «الفوائد» صراحةً «شكٌ في وجوب الغير»، لا احتمال وجود «واجب فعلي آخر». وعلى هذه الصورة الجديدة (وهي احتمال توقف واجب فعلي آخر على الوضوء)، فإنّ الاستدلال بالعلم الإجمالي المنجز والحكم بالاشتغال والاحتياط يكون في محله تماماً. إلا أنّ هذه ليست هي الصورة المنظورة لصاحب «الكافية»، ولا للمحقق النائيني في «الفوائد».

المصادر

- آخوند خراساني، محمد كاظم. كفاية الأصول. ٣ ج. قم: جماعة المدرسین في الحوزة العلمیة بقم، ١٤٣٠.
- خوئي، أبوالقاسم. محاضرات في أصول الفقه. با محمد اسحاق فیاض. ٥ ج. قم: دارالهادی، ١٤١٧.
- نائینی، محمدحسین. أجود التقریرات. با ابوالقاسم خوئي. ٢ ج. قم: مطبعة العرفان، ١٣٥٢.
- ——. فوائد الأصول. با محمد على کاظمی خراسانی. ٤ ج. قم: جماعة المدرسین في الحوزة العلمیة بقم، ١٣٧٦.